مجلس الشورى

Shura Council

أخبار الخليج

العدد (17755) – السنة الحادية والخمسون – الإثنين 22 جمادى الأولى 1448هـ – 2 نوفمبر 2026م









تعديلات قانون المرور تتعطل في مجلس الشورى

الشوريون: أزمة الازدحام لا تحل بتقييد رخص القيادة.. والحل في معالجة عدد السيارات

المرور: شركة استشارية عالمية تدرس الازدحامات.. وتسليم النسخة الأولى منها قريبا







رفض مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة جمال فخرو النائب الأول لرئيس المجلس، على مشروعي قانونين بتعديلات قانون المرور مقدمين بناء على اقتراحات نيابية، الأول يتعلق بربط مدة سريان رخص القيادة لغير البحرينيين بمدة إقامتهم في مملكة البحرين، والثاني يتضمن أن تحدد اللائحة التنفيذية الضوابط والشروط الخاصة بحصول غير البحرينيين على رخصة القيادة.

ورغم أهداف المشروعين، بحسب رأي مجلس النواب، تقوم على الحد من الازدحامات المرورية في شوارع المملكة، إلا أن الشوريين أكدوا أن التعديلات المقترحة إما تتعارض مع الدستور أو لا تسهم بشكل مباشر في حل هذه الإشكالية.

وقالت د. جهاد الفاضل النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى إن المذكرة الإيضاحية للمشروع تربط الحاجة للتشريع بالازدحام المروري وزيادة عدد السيارات، ولكن النص المقترح يتجه إلى تنظيم حصول غير البحرينيين على رخص القيادة، مشيرة إلى أن مروع القانون يشوبه إشكال تشريعي جوهري، فالازدحام المروري لا ينشأ بسبب امتلاك الشخص رخصة القيادة، وإنما هناك عوامل وأمور أخرى مثل عدد السيارات المستخدمة فعليا وأوقات الذروة والطاقة الاستيعابية للطرق وأنماط استخدام وسائل النقل، فتنظيم الحصول على رخصة القيادة المذكورة في المادة 19 من قانون المرور أرى أنها شروط موضوعية مناسبة وهي المتعلقة بالسن والقدرة الصحية واجتياز الاختبارات الفنية، لكن إضافة شرط جديد مبني على جنسية الشخص غير البحريني، فهذا أمر مختلف عن الشروط المنطقية والموضوعية في القانون النافذ.

وتطرقت إلى أن مجلس المرور برئاسة وزير الداخلية، في اجتماعين مهمين بحثا معالجة الازدحامات المرورية في البحرين عن طريق دراسة السياسات العامة المتصلة بعدد المركبات و مواصفات السلامة، وانتهى الاجتماع الأول بقرار تشكيل فريق عمل لإعداد دراسة شاملة حول الواقع المروري في البحرين والاضطلاع على التجارب المقارنة، أما الاجتماع الثاني فقد نقل هذا التوجه إلى مرحلة أكثر تقدما عندما بحث المجلس مشروع استراتيجية تخفيف الازدحامات المرورية وقرر تكليف شركة استشارية بإعداد دراسة شاملة وتشكيل فريق عمل من الجهات المختصة لتقييم وضع الازدحامات.

ولفت د. عبدالعزيز أبل إلى أنه ينبغي ألا يتم الإحالة إلى اللائحة التنفيذية بشكل مطلق، لأن اللائحة التنفيذية هي ما تفسر نصوص القانون، ويجب أن ننتبه الى ذلك في المستقبل، أما الملاحظة الأخرى متعلقة بحكم المحكمة الدستورية بشأن تقييد حركة المقيمين.

ورغم اتفاق د. فاطمة الكوهجي مع رفض المشروعين فإنها دعت إلى عدم الوقوف مكتوفي الأيدي أمام مشكلة الازدحام المروري التي تواجهها مملكة البحرين، فالمسافة التي كان يستغرق قطعها نحو 20 دقيقة أصبحت تستغرق اليوم أكثر من ساعة، لذلك يجب أن تشمل الحلول جميع مستخدمي السيارات، انطلاقًا من حق الجميع في التنقل الذي يكفله الدستور، مع الاستفادة من تجارب بعض الدول، منها ألمانيا التي حددت أيامًا معينة لاستخدام السيارات في الشوارع، بما يسهم في تقليل أعداد المركبات والحد من الازدحام، لا سيما عندما تتجه عدة سيارات من الأسرة الواحدة إلى الوجهة ذاتها.

وتابعت إلى أن التحدي يكمن في إيجاد حل واقعي يتناسب مع عدد السيارات في مملكة البحرين وصغر مساحتها، بما يضمن معالجة الازدحام المروري من خلال حلول عملية ومناسبة للجميع، ومتوافقة مع أحكام الدستور.

بدوره أشار هشام القصاب إلى أن جنسية السائق ليست الحل لمشكلة الازدحام المروري، لافتين إلى أن هناك فئتين أساسيتين تسهمان في الازدحام المروري، وهما شركات التوصيل، ومن يمارسون مهنة النقل بصورة غير مرخصة، داعيا إلى أن تكون شركات التوصيل شريكًا في الحل، من خلال عدم تسجيل أي سيارة في منصاتها إلا بعد استيفائها شروطًا محددة، كما أن هناك عددًا كبيرًا من السيارات المستخدمة قديمة ويتم شراؤها بمبالغ بسيطة، لذا يجب اشتراط وجود فحص فني ساري المفعول لمدة محددة قبل نقل ملكية السيارة من شخص إلى آخر، فمعالجة هذه النقطة ستسهم في الحد من جانب من المشكلة.

من جانبها قالت دلال الزايد رئيسة لجنة الشؤون التشريعية إن الازدحامات وما نشهده في الشوارع من إشكاليات موجودة في عدد من الدول، ولكن لا يكمن الحل في التقييد، مضيفة لا ننكر أن الإدارة العامة للمرور لم تقصر في تنظيم الشوارع بالتعاون مع الجهات المختصة، ولكن مازالت الازدحامات موجودة، محذرة من ممارسات خاطئة من بعض سائقي الدراجات النارية التي تدخل بها أحيانا سوء النية في ارتكاب الحوادث للحصول على التعويض، ولكننا لا ننسى أن الشوارع مراقبة.

وشددت على أنه يجب التقيد بما نص عليه الدستور في تنظيم الحقوق الشخصية المرتبطة في تنظيم حق التنقل وفق قرار المحكمة الدستورية بشأن الإحالة الملكية لأصل القانون عندما تمت الإحالة، حيث نظرت المحكمة الدستورية في مسألة منع غير البحريني من القيادة، وبنت قرارها على مبدأين مهمين، هما مسألة حرية التنقل على مستوى التشريع الوطني وعلى مستوى الاتفاقيات الدولية، وفسرت المعايير الدولية، وكذلك فسرت مسألة حرية التنقل باعتبارها من الحقوق الشخصية العامة، لذلك يجب التقيد بذلك في مشروع القانون. كما نؤكد أنه وفق القانون الأصل الإباحة والاستثناء هو المنع والتقييد.

أما د. علي الرميحي رئيس لجنة الشؤون الخارجية فقد أكد حرص السلطة التشريعية على كل التفاصيل المتعلقة بالتشريعات، مشيدا بتجربة المملكة في مجال المرور بفضل جهود وزارة الداخلية، نافيا عدم توافق مجلس الشورى مع مجلس النواب في هذا الجانب وهو أمر غير صحيح، إذ اتفقت لجنتا الشؤون التشريعية والقانونية في المجلسين على وجود شبهة عدم الدستورية.

فيما أشارت د. ابتسام الدلال إلى أنه يجب التمييز بين الإقامة، التي تُعد وثيقة تنظم الوضع القانوني للأجنبي في المملكة، ورخصة السياقة، التي تثبت أهليته لقيادة المركبة، وربط مدة صلاحية إحداهما بالأخرى لا يضيف قيمة إلى السلامة المرورية، كما أن تقصير مدة صلاحية رخصة القيادة لن يسهم في الحد من الازدحام المروري لأن الرخصة لا تعني امتلاك مركبة، وتجديدها لا يعني دخول مركبة إضافية إلى الطريق، وبالتالي فإن المشروع لا يعالج السبب الرئيسي للمشكلة.

وقال المقدم خالد بوقيس مدير إدارة الثقافة المرورية إنه رغم ما يعتريه مشروع القانون من شبهة عدم دستورية من خلال تقييد حرية التنقل، مشددا على أن مملكة البحرين تنأى أن تكون مقيدة لبعض الحريات، بل بالعكس إن المملكة انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية لحفظ حقوق العمالة الوافدة، مشيرا إلى أن اللائحة التنفيذية تربط الرخصة بالإقامة، ولا تتجدد رخصة القيادة إلا إذا توافرت الإقامة السارية، مشددا على أهمية عدم الاخلال بثبات القانون، وترك هذه التفاصيل للائحة التنفيذية.

وأضاف بوقيس أن الازدحامات المرورية تحتاج إلى تشخيص للمشكلة، في ظل المساحات وكذا انتشار ثقافة استخدام السيارة الخاصة، وعدم استخدام وسائل النقل العامة، منوها بجهود وزارة الأشغال في تعديل بعض التقاطعات والحركة أصبحت حرة، منوها إلى أن مجلس المرور برئاسة وزير الداخلية أسند الى إحدى الشركات الاستشارية العالمية دراسة مشكلة الازدحامات المرورية وإيجاد حلول لها.

وأشار إلى أن الإشكالية ليست في رخص القيادة، ولكن في عدد السيارات الموجودة في الشارع.

وردا على الاستفسار بشأن الدراسة الاستشارية، أوضح بوقيس أنه تم تكليف الشركة الاستشارية بدراسة الازدحامات المرورية في ديسمبر 2025، ومدة الدراسة ما بين سنة إلى سنة ونصف، مضيفا أننا على أبواب تسليم النسخة الأولى من الدراسة، وسوف نغذيها ببعض المرئيات حتى تتلاءم مع الوضع القانوني والاجتماعي في مملكة البحرين.

الشورى ينتصر لحماية الصناعات الوطنية

المسقطي: لدينا أكثر من 900 مؤسسة صناعية والقطاع الصناعي يشكل خمس الاقتصاد ويجب دعمه







انتصر مجلس الشورى في جلسته أمس إلى دعم الصناعات الوطنية بعد أن أحال المجلس الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (11) لسنة 1985م بشأن حماية ودعم الصناعات الوطنية، والمقدم من الأعضاء: طلال محمد المناعي، وجمال محمد فخرو، وخالد حسين المسقطي، ورضا عبدالله فرج، وعلي عبدالله العرادي إلى الحكومة.

وقالت د. جهاد الفاضل إننا اعتدنا قياس كفاءة المشتريات الحكومية بالسعر والجودة والالتزام بالمواصفات وهذه معايير أساسية ينبغي المحافظة عليها، ولكن هناك معيار اقتصادي مهم فيما يتعلق بالقيمة التي يضيفها الإنفاق إلى الاقتصاد الوطني، لذلك يجب أن ندعم الشركة التي تخلق قيمة مضافة في البحرين وتسهم في توفير فرص عمل للمواطنين.

وبشأن قائمة المنتجات الوطنية حسب ما جاء في الاقتراح، رأت أن نجاح القائمة يرتبط بوجود معايير دقيقة ومعلنة فيما يتعلق بالتحديث والتحقق من قدرة المنتجات على الالتزام بمتطلبات الجودة ويجب أن تتضمن الضوابط التنفيذية وسائل تشجع الشركات المتعاقدة مع الحكومة على إتاحة فرص حقيقية للمؤسسات البحرينية المتوسطة والصغيرة ضمن العقود.

وشدد خالد المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية وأحد مقدمي الاقتراح على التعديل المقترح يعطي إصدار قائمة بالمنتجات الوطنية التي تلزم الجهات الخاضعة لهذا القانون، وفق ضوابط يحددها مجلس الوزراء، وبالنسبة إلى احتساب المحتوى المحلي، القانون النافذ الحالي يحدد نسباً معينة لعناصر الإنتاج المحلية، إلى جانب تطبيق برنامج تكامل، أما بالنسبة إلى التعديل المقترح، فهو يحدد آلية لاحتساب المحتوى المحلي والنسبة الأدنى ضمن العرض الفني، وفقاً لشروط وأحكام يحددها مجلس المناقصات.

وأشار إلى أن كل دول مجلس التعاون تتبنى منح أولوية ودعم للصناعة الوطنية، لافتا إلى وجود أكثر من 900 مؤسسة صناعية بالمملكة، وعندنا هناك قطاع صناعي أصبحت قيمته اليوم أكثر من 3 مليارات دينار بحريني من حجم الاستثمار، ويشكل خمس الاقتصاد بالأسعار الجارية اليوم، واليوم نحن نحتاج إلى دعم هذا القطاع، ونحتاج إلى إنتاجية أعلى، ونحتاج أن نعطي نوعاً من الصادرات أكثر لهذا القطاع، وأن تكون عندنا قاعدة محلية بالنسبة إلى سلاسل التوريد، وأن يكون عندنا خلق وظائف عمل في هذا القطاع.

وقال طلال المناعي إنه في ظل الظروف الاستثنائية والتحديات التي تشهدها المنطقة منذ الثامن والعشرين من فبراير الماضي، والتي لم تقتصر آثارها على الجانب الأمني، بل امتدت إلى خطوط الملاحة وسلاسل الإمداد وأسعار الشحن حيث كشفت هذه التحديات أهمية المخزون الاستراتيجي والطاقة الإنتاجية الوطنية، في ظل اعتماد دول الخليج العربية على الاستيراد ومرور جزء كبير من وارداتها عبر مضيق هرمز، ونقدر في هذا السياق جهود الحكومة الموقرة في إدارة المخزون الاستراتيجي، بتوجيهات ملكية سامية ومتابعة من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، لا سيما أن الأمن الغذائي والمائي يمثلان ركيزة من ركائز الأمن الوطني الشامل.

وأشار المناعي إلى أن عدم منح المنتج والمصنع البحريني المعاملة ذاتها التي يحظى بها في الأسواق المجاورة يضعه أمام منافسة غير متكافئة، في حين أن إقرار هذا الاقتراح بقانون من شأنه توفير طلب حكومي مستقر يدعم توسع الصناعة، والاقتراح يتيح لمجلس الوزراء وضع الضوابط والنسب بما يضمن التدرج والمراجعة الدورية، مع منح المصانع الوقت الكافي للاستعداد، إلى جانب أن تعريف المنشأة الوطنية في القانون النافذ يشمل الملكية الخليجية، بما ينسجم مع التزامات المملكة في السوق الخليجية.

بدوره أشار د. علي الحداد إلى أن دعم الصناعات الوطنية وحماية المحتوى المحلي أصبحا ضرورة اقتصادية ملحّة، لا سيما في ظل تقلبات الأسواق العالمية وتأثيرها في سلاسل الإمداد، إذ يمثل تعزيز الإنتاج المحلي ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، مشيرا إلى أن المقترح له أثر مباشر في تحفيز الطلب على المنتج المحلي، ودعم المؤسسات الوطنية، وخلق فرص عمل للمواطنين.

وأيدت لينا قاسم الاقتراح بقانون لأهميته الاقتصادية والتنموية في بناء قاعدة إنتاجية وطنية أكثر قوة وتنوعًا، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، حيث تُعد الحكومة ومؤسساتها من أكبر الجهات المشترية للسلع والخدمات، ما يجعل حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع والمشتريات قوة اقتصادية استراتيجية، لها دور بارز في دعم المصانع والشركات الوطنية، والاقتراح بقانون يأتي ليعزز السياسات والمبادرات الحكومية القائمة لدعم المنتجات والمؤسسات المحلية في المشتريات الحكومية، وينقلها من إطار المبادرات والممارسات إلى إطار تشريعي أكثر إلزامًا ووضوحًا، بما يضمن استدامة هذا الدعم وتعظيم أثره على الاقتصاد الوطني.

وأضافت أن منح المنتجات الوطنية أفضلية في المناقصات سيخلق طلبًا مستدامًا على الإنتاج المحلي، ويشجع المستثمرين على التوسع في الصناعة الوطنية، كما سيحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول في سلاسل التوريد والإمداد للمشاريع الحكومية، بما يعزز دورها في النشاط الاقتصادي، سواء من خلال تشغيل العمالة البحرينية، أو الاعتماد على الموردين المحليين، أو استخدام المواد والخدمات المنتجة محليًا، أو الاستفادة من القدرات والخبرات الوطنية.

من جانبه علق غانم البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب قائلا إن المقترح يتحدث عن آلية عمل وليس عن حوافز حمائية محددة، مشيرا إلى عدم اتساق لما أضيف إلى المادة بالنسبة إلى المنشود منها.